

الموقف الغربي من التحولات السياسية بالمنطقة العربية بعد 2011

Western position on political transitions in the Arab region after 2011

راني عبد القادر*، جامعة الجزائر 3 raekmag@gmail.comبعيطيش يوسف، جامعة زيان عاشور بالجلقة youcef.baitiche@mail.univ-djelfa.d

تاريخ النشر: 2021/06/05

تاريخ القبول: 2021/05/ 27

تاريخ الاستلام: 2021/05/ 03

ملخص:

تسعى هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع الموقف الغربي من تحولات المنطقة العربية، إلى التركيز على الدور الذي لعبته كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي في الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بعد 2011، وذلك من خلال معرفة الدور الذي تلعبه كل من أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي في قضايا التحول بصفة عامة وعبر أنحاء العالم المختلفة، خاصة فيما يتعلق بمحاولة فرض النموذج الليبرالي على حكومات العالم بشقيه السياسي والاجتماعي ممثلا في الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإنشاء مراكز تدريب لذلك ورصد ميزانيات لتسويق مشاريع عولمة الديمقراطية، إضافة إلى السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه الدول العربية فيما يتعلق بانتفاضاتها، والأولويات التي تبني عليها السياسة الخارجية خاصة لا سيما أمن إسرائيل وتحويلات النفط، ومن ثم معرفة حدة وحدود التدخل في إحداث التغيير بالمنطقة العربية، ومكانة المعطى الديمقراطي في تحديد سلوك القوى الغربية إذا ما قيس بتجاذبات المصالح على أرض الواقع، وذلك في ظل الهبات الجماهيرية المنادية بمزيد من الانفتاح والتحرر، حيث ظهر اختلاف وتصادم في المواقف من خلال الاصطفاف للأنظمة الحاكمة تارة وللمعارضة تارة أخرى، دون مراعاة احتياجات الشعوب ومآسيها.

كلمات مفتاحية: الانتفاضات العربية، العامل الخارجي، الموقف الأمريكي، الموقف الأوروبي.

Abstract:

This study seeks to know the role that America and the European Union play in issues of transformation across the world, in addition to the foreign policy of the United States and the European Union towards the Arab countries, which appeared to be concerned with the security of Israel and the oil market, as well as the US and European position on The Arab revolutions, with regard to democracy on the one hand and interests on the other hand, where a difference and collision of positions appeared through the alignment of the ruling regimes at one time and the opposition at other times, without taking into account the needs and tragedies of the peoples

Keywords: The Arab uprisings; External factor; The American position; European position.

*راني عبد القادر – بعيطيش يوسف

مقدمة:

عرفت المنطقة العربية حركات احتجاجية واسعة وضخمة، انطلقت في أغلب البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011، متأثرة بالانتفاضة التونسية التي اندلعت جراء إحراق شاب تونسي لنفسه مستاءاً من ظروفه المعيشية وصلابة الأجهزة الأمنية في تعاملها معه، وقد بدأت من دواره ثم انتشرت في جميع أنحاء البلاد، لتعم فيما بعد جميع الدول العربية وإن كانت بدرجات متفاوتة، أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ومحمد حسني مبارك في مصر والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية، ثم شهدت موجة ثانية مطلع 2019 أطاحت فيما بعد بعبد العزيز بوتفليقة بالجزائر وعمر البشير بالسودان، وانطلقت شرارتها من جديد لتصل لبنان والعراق، لتظهر أنها عادت بنفس جديد وأنها ما تحبو لفترة حتى تعيد زخمها، وأعادت معها أقلام المهتمين بالشأن العربي عموماً، وبقضايا التحول الديمقراطي على وجه الخصوص.

وقد جاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل كانت سبباً في تفجر الأوضاع، منها عوامل داخلية سياسية واجتماعية وثقافية، كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، خاصة بعدما وصل الوضع بمئات الدول إلى حد أصبح معه الفرد العربي لا يطيق مواصلة حياته، من خلال التضييق المتعمد على الحريات والقبضة البوليسية المحكمة وانهايار المنظومة الاجتماعية واستشرى الفساد والبطالة، كل هذا دفع بالمواطن العربي إلى الانتفاض في وجه الأنظمة الجائرة والمطالبة بضرورة التغيير، وإن كان في بادئ الأمر شعارها الأول اجتماعي أكثر يتمحور حول البطالة، إلا أنها لما توسع نطاقها وانخرط فيها العديد من الأطياف المختلفة، تغير مطلبها وأصبح سياسي بامتياز وصريح في نفس الوقت، وصل إلى حد المطالبة بإسقاط هذه النظم التسلطية، هذا إلى جانب مجموعة من العوامل الخارجية التي لا يمكن إغفالها، اختلف الباحثون حول أهميتها ودورها في عملية التحول، لأن البعض يرى أن الانتفاضات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك، وخاصة لما بدأت الأنظمة التسلطية في إطلاق دعوات التخوين لتشويه صورة المنتفضين بدعوى أن أيادي خارجية تحركهم، وفي المقابل ركز فريق آخر على أهمية العامل الخارجي في الأحداث وفق طروحات موضوعية وأكاديمية بعيداً عن التجاذبات الحاصلة، سواء من حيث كونه كان سبباً في تفجير الأحداث، أو من حيث التأثير في مجرياتها فيما بعد، وتوجيهها نحو مسارات مختلفة حسب خصوصية كل بلد والمقدرات التي يحوزها.

فقد ظهر أن للعامل الخارجي دور مهم في تسيير وتوجيه الأحداث، لا سيما من قبل الدول الليبرالية العظمى التي دأبت على تسويق النموذج الديمقراطي ورعايته عبر أقطار العالم، حيث ظهر مدى حرصها وسعيها في توجيه الأحداث بالقدر الذي يضمن لها مصالحها ونفوذها بالمنطقة لا أكثر، وقد ساعدتهم في ذلك ضعف النظام الإقليمي العربي وأنظمة الحكم الداخلية بالدول العربية، إضافة إلى تآكل أطرافه وهشاشة مؤسساته وأبنيته المجتمعية، وفي هذا الصدد يرى المفكر براون في دراسة له "أن إقليم الشرق الأوسط هو الإقليم الأكثر اختراقاً بين النظم الإقليمية الأخرى"،¹ وهو ما حدث تجاه تحولات المنطقة العربية التي شهدتها في فترة ما بعد 2011، من خلال دخول فاعلين خارجيين كانت لهم اليد الطولى على التأثير في الأحداث وتوجيهها، وأهم هؤلاء الفاعلين نجد الطرف الغربي مجسداً في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وإذا ما أخذنا الموقف الغربي يمكن اعتبار الموقف الأمريكي أكثر وضوحاً إذا ما قيس بنظيره الأوروبي، من خلال ريادة أمريكا للعالم وأحاديتها، ما يجعل سلوكها

واضحة وصريحة تجاه قضايا العالم المختلفة، أما مواقف الدول الأوروبية فهي مرهقة نوعاً ما لمتبعتها، وذلك كون الاتحاد جامع للدول على الصعيد الاقتصادي، لكن على الصعيد السياسي كثيراً ما تختلف بعض دوله تجاه قضية ما، ففي حين نلاحظ ألمانيا -البلد الأوروبي- ميالة إلى الحلول السلمية، نجد فرنسا دعت في أكثر من مرة إلى الحل العسكري، هذا إضافة إلى عدم السرعة في إصدار القرار نتيجة تعدد الأطراف وما يستغرقه في بلورة الرؤى. ورغم كل هذا إلا أنه وضع لنفسه بصمة في توجيه أحداث المنطقة العربية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومنه كيف كان الموقف الغربي تجاه التحولات السياسية بالمنطقة العربية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نضع مجموعة من الفرضيات تساعد في فهم الموضوع وتحدد المسار العملي له.

- البعد الديمقراطي في أسفل سلم أولويات سياسة العالم اللبرالي تجاه تحولات المنطقة العربية.
- موقع ومقدرات البلد العربي ومكانته الجيو إستراتيجية تحدد حدة ونطاق التدخل الخارجي في شؤونه.
- البعد التاريخي كعامل مهم لأمريكا والاتحاد الأوروبي في تعاملهم مع عرب إفريقيا وآسيا.

وقد استخدمت هاته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإحاطة بالموضوع وتشخيصه، لأن هذا المنهج يعتبر أسلوباً من أساليب التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم للظاهرة المدروسة ووصفها وجمع المعلومات وتحديد المشكلة وتقويم الظاهرة والقيام بمقارنة الظواهر² وهو ما تتطلبه هذه الدراسة لما تحتاجه من تحليل وتفسير لفهم طبيعة السياسة الخارجية لدول المعسكر الغربي تجاه المنطقة العربية ككل، وأهم المحددات التي تحكمها في تعاملاتها مع المنطقة العربية، إضافة إلى معرفة ظاهرة التباين في حدة ودرجة التدخلات الخارجية تجاه الاحتجاجات العربية، إضافة إلى الدور الذي لعبه العامل الخارجي في عملية التحول وتوجيه مسار التحول السياسي، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة بشكل عام من خلال معرفة المصالح والمحددات التي تحرك السياسة الخارجية لكل من أمريكا والاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، ومعرفة حدود ونطاق التدخل من طرفهما في التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية.

1. تأثير الدول الخارجية في التحولات السياسية:

من خلال البحث عن مصالحها الخارجية تلجأ الدول العظمى إلى التأثير في السياسات الداخلية للدول النامية وتوجيه سلوكاتها نحو ما يخدم مصالحها، وتركز الدول العظمى على الخيار الديمقراطي كميّار مهم في توجيه السياسة الخارجية لها، كلفتة مهمة تجاه الشعوب التي تعاني تحت قبضة أنظمة تسلطية، وكثيراً ما تضيف لها مجموعة من المساعدات تقدمها لها، وهو ما ذهبت إليه إحدى الدراسات والتي تقول بان هناك تبايناً بين الدول المانحة في دوافع تقديم المساعدات، وتدل الدراسة على أن دولة مثل الولايات المتحدة تعطي أولوية للأبعاد الأمنية، بينما تركز اليابان على المنافع التجارية، في حين تذهب فرنسا نحو النفوذ الكولونيالي، وتبين أنه لا علاقة ارتباطية بين مستويات الفقر والمساعدات من الدول المانحة، مما يعني أن دوافع الاختراق أكبر من الدوافع الإنسانية³، ومن بين أهم هذه الدول نجد:

1.1 الولايات المتحدة الأمريكية: لم تكن قضية الديمقراطية ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، وهو ما يشته استطلاع أجراه مجلس شيكاغو للعلاقات الدولية سنة 1999 حول القضايا الأكثر اهتماماً لدى قادة الرأي ونخبة الحكومة الأمريكية، جاء على النحو التالي إنتشار الأسلحة غير التقليدية تليه تهريب المخدرات للولايات الأمريكية ثم حماية فرص العمل للأمريكيين في الخارج⁴، إلا أنها في الفترة الأخيرة أصبحت تعد الراعي الأكبر لمشروع عولمة الديمقراطية ونشر قيمها عبر مختلف دول العالم،* هذا بغض النظر عن مدى صدق النوايا من عدمه، فالقصد هو وجود سياسة على أرض الواقع تدفع نحو هذا التوجه، لا يمكن إغفالها كعامل مؤثر في مسارات التحول السياسي خاصة في المنطقة العربية، وأهم ما قامت به الولايات المتحدة في

هذا الصدد إنشاء منظمات تسند لها مهمة دعم الديمقراطية خارج حدود الولايات المتحدة، أهمها المؤسسة الوطنية للديمقراطية والتي تتلقى دعما ماديا من الكونغرس، وأنشأت كذلك المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي التابع للحزب الجمهوري الذي يهتم بتقديم المساعدات الفنية والمادية لبرامج دعم الديمقراطية بالخارج، وتعد الولايات المتحدة أكبر مانح لدعم الديمقراطية، كما يعد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكبر المناطق متلقية الدعم،⁵ كما أعلنت إدارة بوش الابن عن برنامج للمساعدات خاص بالدول النامية ربطت فيه بين المعونات الاقتصادية والإصلاح السياسي أطلقت عليه اسم تحدي الألفية.⁶

كل هذه البرامج التي قدمتها الولايات لدعم المشروع الديمقراطي في ظل ما يعرف بالمشروعية،* والتي تهدف إلى الربط بين أداء الدولة على طريق الإصلاح والفوائد والمنافع التي سوف تعود عليها من ذلك الطريق، وتنوع هذه الفوائد والمنافع بين مساعدات اقتصادية ومالية وتكنولوجية والأخذ باقتصاد السوق، وقد تتعدى الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة المشروعية السياسية لنشر الديمقراطية إلى التدخل العسكري تحت غطاء هذه الشعارات للإطاحة بأنظمة دكتاتورية،⁷ لكن المتبع للسياسات الأمريكية على أرض الواقع يرى تدني هذا الضغط تجاه بعض الدول التي توصف بالخليفة وتركيزه ضد دول معينة، ما يظهر أولوية المصلحة الذاتية على حساب القيم المُنَادى بها، وما يدعم هذه الرؤية هو تصريح وزير الدفاع الأمريكي ومدير وكالة المخابرات المركزية جيمس شليسينكر لجلسة الشؤون الأجنبية حين قال "هل حقا نرغب في تقديم الديمقراطية كطريقة ملائمة للحكم في المجتمعات الأخرى، كالمجتمع الإسلامي على وجه الخصوص؟ هل نطلب بجدية تغيير مؤسسات الحكم في السعودية العربية؟ الجواب هو كلا إننا عملنا لسنوات على المحافظة على هذه المؤسسات وأحيانا اعتبرناها أحسن من القوى الديمقراطية التي ظهرت في المنطقة كلها".⁸ الأمر الذي يظهر أهمية توجه النظام الحاكم وممارساته تجاه أمريكا بغض النظر عن ممارساته الداخلية تجاه شعبه.

2.1 الاتحاد الأوروبي: يلعب الاتحاد الأوروبي دورا مهما في تشكيل السياسات المحلية للعديد من الدول خاصة دول أوروبا الشرقية والبلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، حيث يضع شروطا مثل حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، أما فيما يخص الدول العربية يختلف اهتمام الاتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة حيث يركز على دول جنوب المتوسط أكثر خاصة مستعمراته القديمة، وقد تبلور الاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية في السياسة المتوسطة التي كان محورها إعلان برشلونة⁹ نوفمبر 1995 الذي نص على احترام مبادئ حقوق الإنسان والحكم الرشيد، كما اعتمد منذ جانفي 1993 ضرورة تضمين أي اتفاقية مع الدول النامية النقاط التالية:¹⁰

- . أن تقوم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية على التعهد على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- . النص على عالمية مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، كما يمكن النص على خصوصية معينة أو معاهدة إقليمية تكون بين الطرفين.
- . النص على الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الاتحاد الأوروبي في حالة انتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية كتجميد التعاون وفرض حصار تجاري وقف بيع السلاح تجميد التعاون العسكري.

وفي إطار تقييم دور الاتحاد الأوروبي في التحول الديمقراطي لم يختلف موقفه كثيرا عن الولايات المتحدة من خلال تغليب المصالح على القيم التي ينشدها، هذا مع حساسية العلاقة بين الدول الأوروبية ونظيراتها العربية، كون الإرث التاريخي الناتج عن الاستعمار القديم يحظر في العلاقات بينهما، وهو ما يجعل دول الاتحاد خاصة الاستعمارية منها تبحث عن إبقاء تبعية هذه الدول لها، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق أنظمة موالية، وبين خيارات الشعوب نحو المزيد من الحريات التي إن فتح لها المجال قد تدفع بنخب جديدة ذات توجهات تسير نحو فك الرباط الأوروبي، كما حدث أن كانت فرنسا أول المباركين بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية سنة 1991،¹¹ في خطوة تناقضية واضحة بين الخطاب والممارسة، ففضلا عن كون دول الضفة الجنوبية للمتوسط مورد هام للثروات الباطنية وسوقا للمنتجات الأوروبية، هي في نفس الوقت مصدر قلق له من بعض الظواهر خاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن

كالإرهاب وكذلك المهجرات غير القانونية، لذا تسعى لإيجاد حكومات تتقاسم معها الرؤية في كبت الظاهرة في بلد المنشأ ووفق الرؤية الأوروبية، هو ما يجعلها تتغاضى عن بعض الخروقات فيما يخص حقوق الإنسان من قبل هذه الأنظمة، في مقابل مساعدتها في الحد من انتقال الظاهرة إلى إقليمها.

2. موقف الولايات المتحدة الأمريكية

يدرك عامة الناس سيطرة الولايات المتحدة على العالم وتوجيه العديد من أحداثه هذا فضلا عن إدراك الساسة والأكاديميين، فالمتتبع للخطابات الصادرة عن القادة الأمريكيين يرى أن أمريكا هي الراعية لمشروع الخيار الديمقراطي العالمي بما فيه من حريات وحقوق الإنسان،* ولكن ممارستها على الأرض تظهر أن أمريكا تتحرك بقدر ما يخدم مصالحها، فأمريكا عبر تاريخها دعمت تارة بناء الديمقراطية كما حدث مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، كما قامت بهندسة انقلابات عسكرية كما في سورية بقيادة حسين الزعيم 1949 وفي إيران 1953 إضافة إلى بعض انقلابات أمريكا اللاتينية، وقد أنشأت لذلك بعض الصيغ مثل البرنامج الدولي العسكري للتعليم والتدريب IMET وهو برنامج يستهدف ضباط الدول ويتضمن مقررات عن حقوق الإنسان والديمقراطية والسيطرة المدنية على الجيوش، وقد جاءت دراسة بأن ثلثي الانقلابات الناجحة التي وقعت في الفترة بين 1970/2009 قادها ضباطا شاركوا في ذلك البرنامج، كما يشير جيسون بروانلي والمختص في تتبع العلاقات الأمريكية المصرية إلى أن هذه العلاقات أجهضت فرص التحول الديمقراطي في مصر أكثر من مرة، 12 وذلك نتيجة لموقع مصر المهم والذي جعلها تدخل ضمن اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية ومجموعة معها العديد من الدول العربية في ذلك.

1.2 اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بالمنطقة العربية:

ارتكزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالأساس على المصلحة القومية العليا، حتى لو كان ذلك على حساب قواعد ومبادئ المجتمع الدولي، فالإمبراطوريات على رأي هنري كيسينجر لا تهتم بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي، 13 وتعود جذور السيطرة الأمريكية على العالم إلى فترة انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تحتل صدارة العالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ومع نهاية الحرب الباردة وتراجع موقع الاتحاد السوفيتي كقطب ثاني موازي لأمريكا، مع احتفاظه على الإيديولوجية الشيوعية الخاصة والتي أخذ في الدفاع عنها عبر أقطار العالم المتفرقة، أزعج ذلك الولايات المتحدة كثيرا في دفاعها عن إيديولوجيتها الليبرالية والتي تصادمت في كثير من الأحيان مع الإيديولوجية الروسية، إضافة إلى ظهور البترول كمصدر رئيسي للطاقة يمثل شريان الحياة الاقتصادية المحركة لاقتصادات للدول، وتركزت نسبة كبيرة منه في المنطقة العربية، إضافة إلى إنشاء دولة إسرائيل على الأراضي العربية في دولة فلسطين، من خلال كل هذا تركزت اهتمامات الولايات المتحدة تجاه المنطقة في هاته المرحلة حول النقاط التالية: 14

- احتواء التوسع الشيوعي.

- إبقاء البترول تحت السيطرة.

- الحفاظ على أمن إسرائيل.

من هذا المنطلق سعت الولايات المتحدة في دعم أنظمة موالية لها في العالم العربي مقرون باشتراط إصلاحات ديمقراطية، للحد من المد الشيوعي وحفظ المصالح الأمريكية في المنطقة، ممثلة في التحكم في منابع الثروة وأمن إسرائيل هذا من جهة، إضافة إلى محاولة إحداث نوع من الشرعية لهذه الأنظمة تجاه شعوبها، من خلال تحقيق التنمية بالقدر الذي يسمح للشعوب فيه بالسكون والابتعاد عن النزعة

العدائية سواء تجاه أنظمتها الموالية لأمريكا أو تجاه إسرائيل، لكن بعد أحداث 11 سبتمبر والتواجد الأمريكي على الأراضي العربية من خلال التدخل الأمريكي في العراق، ظهرت بعض الدول والجماعات غير منصاعة لأملاءات أمريكا ودخلت معها في مواجهات مباشرة، ما جعل أمريكا تصفها بمحور الشر، وصنفت في السياسات العربية بمحور المقاومة وتترجمه إيران وسوريا وحزب الله وحماس، يقابله محور الاعتدال وتترجمه مصر والسعودية والأردن والإمارات، وأظهر هذا المحور بعض السياسات العدائية تجاه أمريكا ومصالحها في المنطقة، من خلال هاته التغيرات زاد عن الاهتمامات الأمريكية السابقة:

- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

- التصدي لإيران ومنعها من اكتساب السلاح النووي.

وانطلاقاً من مبدأ السعي للحفاظ على المصالح القومية العليا والتي تتكون من مرتكزات ثلاثة هي: الإمكانات والموارد الهائلة والقيم والمعتقدات الإيديولوجية، أصبح على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبحث عن مصالحها في ما وراء حدودها منطلقاً في ذلك من فكرة محورية، وهي أن قيم أمريكا ومؤسساتها وآلياتها لا بد أن تمتد إلى العالم كله،¹⁵ وظهرت الدعوة إلى الديمقراطية كتتمة للإيديولوجية الأمريكية الليبرالية، حيث ذهبت إلى إطلاقها كمشروع عالمي وروجت له ودعت إلى تعميمه على جميع دول العالم، ومع أن أمريكا راعية لمشروع الخيار الديمقراطي العالمي إلا أنه برز ما يعرف بالاستثناء العربي على الساحة السياسية، وإخراجها من دائرة الضغوط الأمريكية ريثما أن أنظمتها موالية لها، واستبدل هذا المفهوم بمفهوم تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، كل هذا بحجة أن الديمقراطية بالمنطقة العربية غير ممكنة بسبب الثقافة العربية الإسلامية وبسبب الصراع العربي الإسرائيلي،* لهذا استبدلت الديمقراطية والحرية بالأمن والاستقرار للحفاظ على أسواق النفط،¹⁶ وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 حصل أن تغير هذا الاستثناء، خاصة أن 15 من نفذوا الاعتداء من أصول عربية،¹⁷ مما دفع صناع السياسة الخارجية الأمريكية إلى بناء سياسة جديدة تهدف إلى حماية الأمن القومي الأمريكي موجهة للمنطقة العربية، ورجحت السياسة الأمريكية في تحليلها للأحداث أن الإرهاب يعود في جذوره إلى التخلف والاستبداد وفقدان الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان،¹⁸ حيث بدأت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن في الضغط على الأنظمة العربية لدفعها نحو الممارسات الديمقراطية أكثر، والذي اعتمد الخشونة في التعامل مع الدول العربية إضافة إلى الاستئثار بالرأي والانفراد به، لكن تفاوتت هذه الضغوطات الموجهة للأنظمة العربية، إذ أُنْخِذَ موقع نظام البلد العربي تجاه المصالح الأمريكية كمحدد في الصلابة أو اللين أكثر من المعطى الديمقراطي نفسه، وهي عودة للموقف الأمريكي الأول الذي فرض عليه منطق المصلحة وجوده، إذ أن الإدارة الأمريكية تنازلت عن الضغوط السياسية تجاه بعض الأنظمة الحليفة لها في المنطقة واستبدلتها بضغوط ثقافية واقتصادية وتعديلات تتعلق بالمناهج الدراسية والإعلام.

وبعد وصول باراك أوباما إلى سدة الحكم في أمريكا تغيرت معه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، حيث أكد في خطابه بالقاهرة في 4 يونيو 2009 الموجه للعالم العربي، لزع مشاعر الكراهية من نفوس العرب التي أحدثها سلفه، أكد أن إدارته تنتهج سياسات جديدة، فقد أكد أنه لا يمكن لأي دولة ولا ينبغي لأية دولة أن تفرض نظاماً للحكم على أية دولة أخرى.. وأن أمريكا لا يفترض أنها تعلم ما هو أفضل بالنسبة للجميع ولا نفترض أن تكون نتائج الانتخابات السلمية هي النتائج التي نختارها،¹⁹ فبوصول أوباما إلى الحكم تنفست العديد من الأنظمة العربية الصعداء، وخاصة أنه رفع شعار القوة الناعمة بدلاً عن القوة الخشنة، وعلى الرغم من إعلان الرئيس أوباما في خطاب القاهرة أنه يسعى لبداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين في أرجاء العالم، بل وكان عنوان خطابه "بداية جديدة"، إلا أن التطرف العنيف في خطابه يحتل نفس موقع الحرب على الإرهاب في التفكير السياسي للرئيس بوش،²⁰ فالدبلوماسية العامة هي استمرار الحرب على الإرهاب ولكن بوسائل أخرى، إذن معيار المصلحة الوطنية الأمريكية

هو المحرك الأول للمواقف الأمريكية من حركات التغيير العربية، فهي دولة عظمى تبحث كغيرها من الدول الأخرى عن مصالحها، والتي تعود في الأساس إلى صناعة أنظمة موالية لها بغض النظر عن سياسات هاته النظم تجاه شعوبها.

2.2 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تحولات المنطقة العربية:

في مقال لهنري كيسنجر بعنوان تعريف دور الولايات المتحدة في الربيع العربي نشر في صحيفة هيرالد تريبيون 2012/4/2، تعرض فيه للمبدئين الرئيسيين الحاكمين للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وهما أمن النفط وأمن إسرائيل، وكشف أن هذه السياسة تقف خلف منع ظهور أي قوة إقليمية تستطيع أن تجمع حولها دول المنطقة،²¹ وأكثر المتبعين للدور الأمريكي في تغييرات المنطقة العربية تناولوه عادة من خلال زاويتان مهمتان الأولى فيما مدى مساهمة الولايات المتحدة في إشعال فتيل الثورات العربية، والثاني في كيفية مسايرتها لواقع التحولات والتأثير عليها في الدفع بها نحو مسارات تكون لها اليد الطولى في رسم معالمها وفق البعد الذي يخدم مصالحها.

أ/ دور الولايات المتحدة في انفجار الوضع العربي: يستند أصحاب هذا التوجه* إلى مجموعة من المعطيات كتصريح وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مثلاً أثناء زيارتها للمعهد الديمقراطي بقولها "أن الربيع العربي ليست ثورتنا لكن كان لنا دوراً فيه"، حيث استرسلت الوزيرة بالحديث في أن الولايات المتحدة أذرت الحكومات العربية قبل ذلك في مؤتمر الثمانية G8 الذي عقد في قطر عام 2010 وبأن أسس المنطقة تغرق بالرمال ولا بد من إصلاح ديمقراطي شامل،²² وبنفس السياق فإن ما نشرته مجلة نيوزويك الأمريكية في 2011/2/1 من تقرير بخصوص مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدنيين الثوريين، تطرق إلى دور برامج التدريب للمدنيين في الحراك الشبابي في مصر، ونشرت أيضاً تقرير حول مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية من خلال برامج التدريب والرعاية والتمويل التي قدمت للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية، كما أن البرقيات والوثائق الدبلوماسية التي سرها موقع ويكيليكس، أوردت أن بعض المجموعات والأفراد الذين نشطوا مباشرة في الثورات العربية تلقوا تدريباً وتمويلاً من جماعات تدعم الديمقراطية، مثل المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني، وهي جمعيات يمولها الصندوق الوطني الديمقراطي، حيث يتلقى هذا المعهد حوالي 100 مليون دولار سنوياً من الكونغرس،²³ وتشير إحدى الوثائق الدبلوماسية التي سرها موقع ويكيليكس إلى أن السفارة الأمريكية في القاهرة مارجريت سكوبي أشارت إلى أن تجمعات معارضة رسمت خططاً سرية لتغيير النظام تتم قبل الانتخابات المقررة في سبتمبر 2011، وهو الأمر الذي أشار إليه الصحفي الاستقصائي ويستار تاريلاي حيث أتهم وكالة الاستخبارات الأمريكية بتحريك الشعوب العربية ضد أنظمتها.²⁴

هذا ويذهب في المقابل فريق آخر إلى أن طبيعة الظروف السائدة في المنطقة العربية وتعاطي الأنظمة مع شعوبها سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي ينذر بثوران الشعوب، وأن هذه الثورات وليدة الداخل وما على الولايات المتحدة إلا مجارأتها وتكييف مخرجاتها لصالحها، حيث صرح رئيس الوزراء الأردني الأسبق أن الحراك الشعبي العربي يحدث لأسباب ذاتية محضة،²⁵ إلا أن هذا لا يمنع من وجود أفكار ومشاريع قديمة تبناها الولايات المتحدة لتغيير المشهد في الشرق الأوسط، ولكن في الوقت نفسه عملت الولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن مع أنظمة تسلطية عربية وداعمة لها، خاصة في الدول التي تعرف بمحور الاعتدال والمحيطه بإسرائيل على وجه الخصوص.

ب/ موقف الولايات المتحدة من الانتفاضات العربية: ووسط مشهد الانتفاضات بدت الولايات المتحدة مذهولة بما يحدث رغم إعطائها انطباعاً بأنها على علم بما يجري، وانعكس ذلك على مواقفها المعلنة، ففي البداية حاولت مساندة حلفائها والحفاظ على مصالحها، وعندما تصاعدت الاحتجاجات أخذت مواقف واشتطن لهجة أكثر حدة لتصل إلى التدخل العسكري لحماية إسرائيل إذا

تطلب الأمر، ومع تمكن الثوار من فرض إرادتهم في بداية الاحتجاجات عاودت واشنطن تغيير موقفها مجددا لتصطف مع الشارع في بعض الدول دون الأخرى وذلك لتحسين صورتها، مرددة عبارات الدعم والتغيير والتحول نحو الديمقراطية، ونبذ العنف المفرط في ظل تدخل عسكري في ليبيا،²⁶ وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع الأقليات الدينية في المنطقة العربية كوسيلة للوصول إلى أهداف إستراتيجية.

ولما بدا من المحتمل نجاح الثورات العربية كان رد فعل واشنطن هو إتباع سياسة ذات مسارات ثلاثة، النقد العلني لانتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بإصلاحات ديمقراطية، كونها راعية للخيار الديمقراطي العالمي، والعمل سرا على إرسال إشارات دعم للحكام الذين طالما دعمتهم في السيطرة على شعوبهم مقابل السير في فلكتها، والأخير هو الإسراع في البحث عن نخبة حليفة بديلة تعمل على دعمها تكون أكثر انفتاحا على الشعوب وراعية للمصالح الأمريكية في نفس الوقت،²⁷ هذا إجمالا ولكن إذا ما فصلت السياسة الخارجية الأمريكية نجدها تعاملت مع كل ثورة بمعزل عن الأخرى، رغم أن الهدف واحد وهو إسقاط الأنظمة الاستبدادية والسعي في صنع أنظمة موالية، واستخدمت في ذلك إستراتيجيتان:

الأولى: تتمثل في إستراتيجية الاحتواء: حيث صرح الرئيس أوباما "أنه يجب علينا التواصل مع الناس الذين سيشكلون المستقبل ولا سيما الشباب وتقديم المساعدة إلى المجتمع المدني بما في ذلك تلك التي قد لا تكون رسمية"،²⁸ وفعلا تعاملت الولايات المتحدة مع انتفاضا تونس ومصر بالإيجاب، لكن بدلا من المجتمع المدني عملت على تشجيع النخبتين العسكريتين على السير في تبني نظام برلماني يتيح تداول السلطة بين الأحزاب، بشرط عدم المساس بواقع الجيشين والتزامهما تجاه الولايات المتحدة خصوصا الالتزام بمعاهدة كامب ديفيد بالنسبة لمصر، ولم يقتصر الأمر على الاحتواء السياسي فحسب بل تعدى الاقتصاد أيضا حيث أكدت إدارة أوباما على الإصلاح الاقتصادي، وتحديث الاقتصادان التونسي والمصري، ومنح كلا منهما مساعدات مالية وإسقاط قدر من الديون المترتبة عليهما والتي بلغت في مصر 20.6 مليار دولار وفي تونس 14.8 مليار دولار عام 2009،²⁹ كما تقدم السيناتور جون كيري بمشروع قانون جديد تحت اسم قانون التنمية والانتقال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الكونجرس، يحدد شروط المساعدات والقروض الأمريكية لمصر وتونس، والتي سترمي إلى تقوية القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين ومحاسبة الحكومات في الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد، على أن يكون التمويل مشروطا بأن تلتزم الدولتان باقتصاد السوق ومبادئ الرأسمالية الغربية ومبادئ حقوق الإنسان واحترام التعددية والديمقراطية،³⁰ ولكن بعد فوز الإخوان بالرئاسة في مصر لم تبق الإدارة الأمريكية على نفس النبرة حيث أعلن أوباما موقفا جديدا لبلاده هو "أن الحكومة التي يتزعمها الإسلاميون في مصر ليست عدوة ولا حليفة"،³¹ ومنذ تدخل الجيش والإطاحة بالرئيس لم تستخدم الإدارة الأمريكية كلمة الانقلاب، واعتبر وزير الخارجية جون كيري أن ما حدث في مصر يمثل استعادة الديمقراطية، ولما خلفه ترامب أصبحت الإدارة الأمريكية أكثر وضوحا في دعمها الأنظمة السلطوية من خلال تصريحات ترامب، حيث في ابريل 2018 قال إن الأنظمة العربية لن تدوم أكثر من أسبوع إذا رفع الدعم الأمريكي عنها لأن الولايات المتحدة هي التي تحميها.³²

الثانية: إستراتيجية الإفشال الإيجابي: وبعد أن سيطرت نظرية المحاكاة على المشهد العربي وتوسعت موجة التغيير لتتطال العديد من الدول العربية، وأدركت أنه لا محالة من استمرار الأنظمة التقليدية في الحكم، شعرت الولايات المتحدة أنه من الصعب احتواء الانتفاضات العربية بشكل كامل، فانتهجت إستراتيجية جديدة تقوم على الإفشال الإيجابي لها بهدف منع قيام وحدة إسلامية في المنطقة العربية، وتقوم هاته الإستراتيجية على دعم ثورات مضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة من أجل تغيير أنظمة الحكم فيها، أو العمل وفق نظرية الفوضى الخلاقة* ما يضمن لها أقل الخسائر، وعلى رأس هذه الدول سوريا، حيث وضعت أمريكا أمام نظام الأسد خيارين إما الشروع في إصلاحات سياسية حقيقية أو التنحي،³³ وفي الوقت نفسه لا تخف أمريكا أنها

تخشى أن تخلفه تنظيمات محسوبة على الجماعات الإسلامية المتطرفة، لكنها قامت بمجموعة من الضغوطات على نظام بشار حيث في بادئ الأمر قامت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في 18 ماي 2011، شملت بشار الأسد وعددا من المسؤولين السياسيين والعسكريين في نظامه،³⁴ ثم اعتبرت فيما بعد بشار الأسد فاقدا للشرعية لعجزه على تبني انتقال ديمقراطي، ثم هددت بعد ذلك باستخدام القوة العسكرية ضده، لكن التجاذب مع الموقف الروسي جعل الولايات المتحدة تتراجع عن ذلك، واعتبرت أن التنسيق مع روسيا في حل الأزمة السورية هو أقل الشرور، ومنذ إعلان جنيف 30 يونيو 2012 أوكلت الإدارة الأمريكية مهمة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية إلى موسكو.³⁵

وفي اليمن دعا أوباما نظام صالح إلى التفاوض مع الثوار ووقف العنف والأساليب القمعية ومحاسبة مرتكبيها، لأن واشنطن تعتبر نظام صالح حليفا استراتيجيا في حربه على تنظيم القاعدة، فيما طالبت به بعد ذلك بالبدء في نقل السلطة بعد وعد الثوار بمساعدة واشنطن في حربها على تنظيم القاعدة بعد تنحي صالح،³⁶ وبعد الانقلاب المسلح على السلطة في سبتمبر من عام 2014 الذي نفذته الحوثيون مع الرئيس المحلوع علي عبد الله صالح أيدت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 وقامت بتأييد المملكة السعودية في عاصفة الحزم، وظهرت الولايات الأمريكية في تعاملها مع الأزمة اليمنية أن الحفاظ على الحليف السعودي أهم من المعطى الديمقراطي الذي يتطلع له أبناء اليمن.

أما في ليبيا، والتي كان القذافي فيها وإلى وقت قريب منبوذا من المجتمع الدولي من ثمانينات القرن الماضي إلى غاية 1997، ولكن حين قام بتسليم عبد الباسط علي محمد المقرحي أحد الضالعين في قضية لوكربي،* رفعت من خلالها الأمم المتحدة العقوبات على ليبيا سنة 2003، تلتها فيما بعد أمريكا سنة 2006 حيث رفعت ليبيا من قائمة الدول المارقة، ولكن في 2009 أعاد القذافي الأمر إلى نقطة الصفر في خطابه الشهير بالجمعية العامة للأمم المتحدة والذي تهجم فيه على الغرب ومزق فيه ميثاق الجامعة ورماه على الأرض، ففي بداية الانتفاضة التي قامت ضده توجّهت الولايات المتحدة إلى الضغط على مجلس الأمن لصدور القرارات 1970 و1973،³⁷ ومضمونها إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية وحظر الأسلحة والسفر وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية وإقامة حظر طيران في الأجواء الليبية، حيث قام حلف الناتو بضربات جوية على أهداف عسكرية تابعة لقوات القذافي، وبعد مقتل القذافي وانتصار الثورة الليبية بعد أشهر على انطلاقها، وكعادتها حاولت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء المشهد في ليبيا، كما فعلت مع الانتفاضات العربية الأخرى، فاستخدمت في ذلك الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الحالة الليبية، بعد أن كان التدخل الأمريكي المباشر في العراق وأفغانستان من أهم أسباب فشل الولايات المتحدة في هاذين الحريين وإهدار أموال إعادة الإعمار، وعدم استفادتهم منها بتشكيل البلدين طبقا للرؤية الأمريكية.³⁸

3. موقف الاتحاد الأوروبي

رغم أن الدول الأوروبية لا تضاهي الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القوة، إلا أن لها موطئ قدم في الدول العربية وبشكل كبير، توصلت إليه عبر عقود من الزمن كانت بدايتها منذ الحقبة الاستعمارية إلى غاية الأنظمة العربية التي سبقت فترة الاحتجاجات، والتي ساهمت الدول الأوروبية في صناعتها إلى حد كبير.

1.3 منطلقات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة العربية:

إن فكرة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي، ولكن الجهود التي بذلها الاتحاد في مجال السياسة الخارجية كانت أقل تقدما من الجهود التي بذلت في مجال السوق المشترك والعملية الموحدة،³⁹ فآلية التصويت على قضايا سيادية تتطلب الإجماع في المؤسسات الأوروبية،⁴⁰ حيث نجد في سلم أولويات السياسة الخارجية الأوروبية

تجاه المنطقة العربية خلال العشر سنوات الماضية أن أمن إسرائيل يحتل رأس هذا السلم، فالسياسة الخارجية الأوروبية تقوم على مبدأ ضمان أمن إسرائيل وتفوقها في المنطقة، فهي تتقاطع بذلك مع الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، وقد شهدت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل تطوراً سريعاً في الآونة الأخيرة حيث ترتبط إسرائيل باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ نوفمبر من العام 1995 والتي شكلت منطلقاً لكلا الطرفين لتشجيع اندماج اقتصاد إسرائيل في إطار الاقتصاد الأوروبي، وقد ذهبت إسرائيل بطموحاتها إلى أبعد من ذلك حينما طلبت رسمياً الانضمام للاتحاد الأوروبي وخاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وما يؤكد ذلك ما نشرته مجلة (**international politics and society**) في عام 2003 عن دراسة لأحد المفكرين السياسيين للحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا ورئيس مكتب مؤسسة فريد ريش ايرت التابعة لذلك الحزب في تل أبيب، يطالب فيها بفتح أفق لتعميق علاقات الاتحاد الأوروبي بإسرائيل، انتهت فيها تلك الدراسة إلى اقتراح تطوير تلك العلاقات بين الطرفين على عدة مراحل تنتهي بضم إسرائيل للاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي تردد كثيراً عبر وسائل الإعلام منذ تلك الفترة حتى وقتنا الحالي، وما يهمني هنا أن نشير إلى حجم تلك العلاقات التي تربط الطرفين ببعضهما البعض، للانطلاق منها في دراسة مواقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات العربية والتي لن تحيد في إحدى جوانبها عن مواصلة الدعم لإسرائيل وتنطلق من علاقاتها مع أي حكومة عربية قادمة من اعتبار إسرائيل طرف لا يمكن تجاهله في المنطقة، وبالتالي الدفع بأي حكومة عربية قادمة لإقامة علاقات ودية مع إسرائيل.

كما شكلت إمدادات النفط وأمن المتوسط والملفات المرتبطة به من هجرة وإرهاب المرتبة الثانية في سلم أولويات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة العربية، ولعل السبب في ذلك يعود وبدرجة كبيرة إلى الأنظمة العربية الحاكمة، التي مكنت الاتحاد الأوروبي من إدارة علاقاته مع الكثير من الدول العربية بأقل تكلفه ممكنة، من خلال مجموع الاتفاقيات الأمنية والتفاهات السرية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي مقابل تمتع هذه الأنظمة بالرعاية والحماية الغربية، وهذا ما يجعل مواقف الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي من الانتفاضات العربية بأنها لن تكون أكثر خطورة مما سبقها، وهي ستنطلق في أي علاقات مستقبلية مع العالم العربي من نفس سلم الأولويات السابق ولكن بدباجة أكثر لمعاناً في تأكيدها الوقوف إلى جانب تحقيق الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان، في محاولة منها لاستمالة الإنسان العربي وكسب عطفه تجاه سياستها الخارجية وتأكيد ديمقراطيتها المعلنة.

ومع انطلاق الشرارة الأولى للانتفاضات العربية في تونس سارعت السياسة الخارجية الأوروبية لتغيير سياستها تجاه المنطقة العربية، إذ سرعان ما احتلت ملفات الهجرة في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء سلم أولويات الاتحاد الأوروبي عقب الانتفاضة التونسية والمصرية والليبية، وقد قاد الرئيس الفرنسي والاطالي السياسة الأوروبية خلال الأيام الأولى للحراك العربي في شمال إفريقيا، بإظهار قدر عالي من التعاطف مع الأنظمة العربية القائمة في تلك البلدان، وذلك من أجل الحفاظ على التفاهات القائمة بين حكومات تلك الدول والاتحاد الأوروبي واستمرار الحفاظ على مصالح أوروبا في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء فيما يتعلق بقوانين منع الهجرة، التي كانت تؤدي فيها الأنظمة العربية دور الشرطي الحارس للجنوب الأوروبي في منع انطلاق قوارب الهجرة من سواحل المتوسط نحو جنوب أوروبا، كما ترافقت تلك السياسة مع تأكيد دول الاتحاد بأهمية استمرار إمداد دول جنوب أوروبا بالنفط العربي القادم من شمال إفريقيا، وهذا ما دفع بعض الدول الأوروبية في بداية الأزمة الليبية إلى إعلان عدم تأييدها للضربة العسكرية الجوية خوفاً من قطع إمدادات النفط الليبي عنها، لكن هذا الموقف سرعان ما تبدل فيما بعد، لتقود من عارضت الحرب في البداية على ليبيا وهي فرنسا الاتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية فيه لفرض عقوبات على نظام القذافي، ومن ثم فيما بعد لقيادة تحالف دولي لضرب ليبيا أمام شعورها بتعاضم الخطر الليبي، وخاصة مع دعوات المتصاعدة بإمكانية إطلاق العنان أمام الهجرة وقطع إمدادات النفط عن جنوب أوروبا.

2.3 مواقف الاتحاد الأوروبي من تحولات المنطقة العربية:

السياسة الخارجية الأوروبية قريبة إلى حد ما من نظيرتها الأمريكية من خلال الدفاع عن الإيديولوجية الليبرالية وأمن إسرائيل وجعل النفط ضمن أولوياتها، إلا أن المتبع لمسار الانتفاضات العربية وطبيعة التدخلات يجد أن التوجه الأوروبي نحو الدول العربية الإفريقية أكثر منه في الآسيوية على خلاف الرؤية الأمريكية، ويرجع ذلك إلى الإرث الاستعماري السابق، إضافة إلى الجوار الذي يمكن أن يؤثر على أوروبا مباشرة إذا تصدعت إحدى دوله، من خلال ما ينجم عنه من تدفق المهاجرين ودخول المتطرفين إلى أراضيها، هذا إضافة إلى الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها أوروبا قبل بداية الاحتجاجات في الوطن العربي، حيث جاء موقف الاتحاد تجاه الانتفاضات العربية نتاجا لمجموعة من العوامل أهمها: 41

- الأزمة الاقتصادية والمالية البالغة الصعوبة التي سميت أزمة منطقة اليورو، ومنه فالأولوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي تتمثل في توصيل إلى حل هاته الأزمة، الأمر الذي أظهر مواقف أوروبا مختلفة حول المساهمات التي تتطلب الأعباء المالية، في حين برز الاتفاق حول فرض العقوبات.

- علاقات القوة بين فرنسا وألمانيا، بوصفهما القطبين الرئيسيين للاتحاد الأوروبي فألمانيا تعطي الأولوية لوسط أوروبا وشرقها باعتبارهما يمثلان الفضاء الذي يمكن الاعتماد عليه في تدعيم عناصر قوتها الإستراتيجية، بينما ترى فرنسا أن منطقة جنوب أوروبا والمتوسط هما النطاق الذي يمكن أن تعتمد عليه في تحقيق التوازن مع ألمانيا، ومن هنا نجد هذه الحماسة الفرنسية أكثر للتدخل في شمال إفريقيا وخاصة ليبيا.

- الصراع على مستوى النظام الدولي فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والأعباء، فهي تدرك أن القدرات العسكرية الأوروبية الإستراتيجية محدودة قياسا بالقدرات الأمريكية الإستراتيجية، ومن ثم فإن أي مشاركة خارجية ستبرز حالة العجز الأوروبي والحاجة إلى أمريكا.

وكما سادت فكرة الاستثناء العربي في الفكر الأمريكي فقد ساد لدى الأوروبيين المقولة التي تؤسس للاستبداد في العالم العربي وهي "عدم نضوج الشعوب العربية لحياة دستورية قديمة"، 42 ولم يقتصر ذلك على نخب لصيقة بالأنظمة الاستبدادية بل سرى الاقتناع بهذا التصور إلى أوساط النخب الفكرية والسياسية الغربية، هذا إضافة إلى المقولة التي تقول "إن سقوط نظام استبدادي مرتبط بالغرب يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام استبدادي يعادي الغرب"، 43 وفي أرجح حالاته يكون إسلاميا وهو ما تتخوف منه أوروبا، لذلك ومع استمرار وتيرة الأحداث الداخلية لدول الانتفاضات العربية سائرهما الدول الأوروبية بحذر مخافة أن تفوت على نفسها فرصة اقتناص ما يمكن من توجيهه وفق رؤيتها ومصالحها، لا اقتناعا وسعيا منها في فتح المجال للممارسات الديمقراطية بالوطن العربي، وما زاد من طمأننة القادة الأوروبيين هو حين سادت فكرة أن الشباب العربي تعرض لما يعرف بحملة "تغريب" ممنهجة طيلة عقود من الزمن، وأن الشباب الذي قاد هذه الاحتجاجات منفتح على العمل الجماعي والممارسات الديمقراطية ومرتبطة بوسائل الاتصال الحديثة، الأمر الذي دفع بها للاستثمار في هذه الشريحة بالموازاة مع العمل الدبلوماسي المؤثر في مسار التحول بصفة عامة.

حيث وصف بيان الهيئة الأوروبية الصادر في 8 مارس 2011 الأحداث الجارية في الجوار الجنوبي بأنها تحمل أبعادا تاريخية ستكون عواقبها دائمة، ولذلك يجب ألا يكتفي الاتحاد الأوروبي بأن يكون متفرجا وعليه أن يدعم رغبة الشعوب من خلال اتخاذ خطوة نوعية، وعلى إثر ذلك جرى إنشاء مرفق جديد للمجتمع المدني بقيمة 22 مليون يورو لسنة 2011، إلى جانب رزمة معونات باسم تعزيز الشراكة والنمو الشامل بقيمة 65 مليون يورو لسنة 2011 و 285 مليون يورو لسنة 2012، كما قدم اقتراح بإنشاء صندوق أوروبي للديمقراطية، 44 وخصص الاتحاد الأوروبي 504 مليون يورو لدعم مصر بين سنتي 2011 و 2015،* كما تمت تقوية الدعم المالي الموجه للمنطقة العربية من خلال دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (SPRING) الذي يهدف إلى

المواكبة العملية لهذا الجوار المتغير، والتي يسعى من خلالها الاتحاد إلى توفير اعتمادات مالية لدول جنوب المتوسط والملتزمة بتأسيس ديمقراطية مستدامة.

فسياسة الاتحاد الأوروبي من حالي تونس ومصر قرية إلى حد بعيد من الموقف الأمريكي تتمثل في الاحتواء، حيث خلال الأسابيع الثلاثة الأولى للانتفاضة التونسية لم يصدر أي موقف أوروبي رسمي، ثم ظهرت فيما بعد خافطة وكان أبعدا مدى الموقف الفرنسي والذي عبرت عنه وزيرة خارجيتها ميشال يوماري وصل إلى درجة عرض المساعدة لتمكين زين العابدين من قمع الاحتجاجات، 45 وهو ما دفع بالرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 27 شباط 2011 بالقيام بتعديل وزاري في الحكومة الفرنسية عين بموجه آلان جوييه وزيرا للخارجية خلفا للوزيرة ميشال التي تسببت في إلحاق الضرر بالدبلوماسية الفرنسية، 46 وفي مصر لم يصدر أي تصريح لدول أوروبا يطالب مبارك صراحة بالتنحي، وأصدرت فيما بعد قبيل حسم الموقف في مصر بيانا وقعته كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا أشارت فيه إلى "قلقها الكبير" بسبب تدهور الأوضاع في مصر، حيث كان رئيس الوزراء الدماركي أول من طالب مبارك علنا بالتنحي وذلك قبيل ساعات من إعلان تنحيه.

أما فيما يتعلق بليبيا كان الأمر مختلفا حيث ظهر نوع من الاهتمام بما يحصل في ليبيا من طرف دول الاتحاد الأوروبي وخاصة المحور الذي تقوده فرنسا، وبعد تزايد العنف خرجت كل من فرنسا وبريطانيا في 2011/2/20 ببيان يدين قمع نظام القذافي للمحتجين، وتلتها بالتحرك لإصدار قرار يدين ليبيا في مجلس الأمن ويطالب بفرض حظر جوي، 47 الأمر الذي باركته جامعة الدول العربية، ومهد للتدخل العسكري المباشر الذي أطاح بالقذافي، ويمكن أن تكون الحالة الليبية هي الأكثر حضورا وتدخل للاتحاد الأوروبي من بين جميع الحالات العربية، وفي سوريا والتي عرفت تجاذبات بين أمريكا وروسيا فجاء الموقف الأوروبي متناغما إلى حد كبير مع الموقف الأمريكي، حيث تضاعفت الضغوط على نظام الأسد المتحالف مع روسيا واستضافة المعارضة السورية وعقد المؤتمرات وتقديم المساعدة لهم، فالإتحاد الأوروبي حصر بالجمل إستراتيجيته تجاه ما يحدث في سوريا في الاعتماد على العقوبات الاقتصادية وإصدار التصريحات التي لا تترك النظام السوري ولا تخيفه، بينما كانت حكومات أخرى أكثر حرصا على إيجاد قنوات للحوار مع النظام السوري وإرسال بعثات رسمية بهدف محاورته وحثه على الحد من اللجوء إلى العنف، 48 قد تكون مساعي هذه الحكومات قد أحفقت حتى الآن غير أنه يبدو في الوقت عينه وكأن تطوير سبل للحوار تظل أفضل من مخاصمة النظام السوري في ظرف ثبت فيه أن قدرته على التماسك وتجنب الانهيار فاقت الكثير من التوقعات.

وفي اليمن لم يكن للاتحاد الأوروبي مواقف واضحة مساندة للتحول، حيث وأمام استخدام النظام اليمني للعنف ضد المتظاهرين، جاءت التصريحات الأوروبية مطالبة بنظام صالح بالتحرك من أجل وضع حد للعنف والاستجابة لمطالب الشعب، حيث وبعد شهرين من الحراك الشعبي باليمن وبشكل خاص حتى مجزرة صنعاء يوم الجمعة في 18 مارس التي راح ضحيتها 54 شهيد ومئات الجرحى، خرج الموقف الأوروبي المعبر عن ذلك على لسان المفوضية الخارجية الأوروبية **كاثرين آشتون** في 29 مارس بما يلي "دعوة آشتون إلى انتقال سياسي منظم للسلطة في اليمن يبدأ دون تأخير من أجل حل الأزمة الراهنة في اليمن ولتمهيد الطريق للإصلاحات، وقالت آشتون أنها أبلغت الرئيس اليمني بهذه الرسالة قبل أسبوع من تصريحاتها"، 49 وقد شكلت تلك التصريحات مصدر إزعاج وقلق لنظام صالح والذي أقم فيها الاتحاد الأوروبي باستقاء معلوماها من قبل أحزاب اللقاء المشترك، وتشير الأحداث إلى أن ذلك الموقف الأوروبي ما كان ليخرج إلا بعد أنباء جاءت من واشنطن وكانت شبه مؤكدة عن تخلي الإدارة الأمريكية عن دعمها لنظام صالح الذي بقي طيلة الفترة الماضية يحافظ على علاقات طيبة مع الإدارة الأمريكية.

4. خاتمة:

من خلال تتبع أحداث ومجريات التحولات السياسية بالمنطقة العربية لا سيما فيما يتعلق بالعامل الخارجي، يظهر أن المنطقة العربية شهدت تأثير العامل الخارجي بصورة واضحة وتغوّله في كثير من الأحيان، وخاصة من جانب المعسكر الغربي بزعامة أمريكا والاتحاد الأوروبي، وإن ظهر أن هذا المعسكر يطرح الخيار الديمقراطي في خطابه، إلا أنه من خلال الفحص والتقصي يظهر أن جل اهتماماته تدور حول أمن إسرائيل والمكاسب الاقتصادية وعلى رأسها النفط بالمنطقة، حيث ظهرت تدخلات المجتمع الغربي تدفع نحو إعادة صناعة قادة موالين تخدم مصالحهم هذه وتحافظ عليها، كما أنها في الوقت نفسه لم ترد أن تظهر بأنها تقف أمام إرادة الشعوب، وخاصة أن المجتمع الغربي وعلى رأسه أمريكا يرفع الخيار الديمقراطي عبر جميع أنحاء العالم، لهذا ظهرت الدول الغربية بين أخذ وشدة وتحاول أن تسيطر على خيوط اللعبة وإن كانت على طرفي نقيض، وذلك من خلال إظهار دعمها للشعوب التي تنوq إلى المزيد من الحريات وتسعى للعيش في ظل أنظمة ديمقراطية، وفي نفس الوقت لا تريد أن تطلق العنان للممارسات الديمقراطية والتي جل المؤشرات توحى باحتمالية أن تفرز حكومات إسلامية إذا ما فتح المجال أمامها، وخاصة من خلال القاعدة الشعبية التي تغطي بها هاته التشكيلات إضافة إلى العمل الجوارى والاجتماعي التي كانت تديره طيلة عقود من الزمن، هذا وأن إسرائيل تضغط باستمرار على الدول الغربية وتدفع بها نحو إجهاض أي محاولة لسيطرة الإسلاميين على الحكم، وهو ما دفع بالكثير إلى القول بأن الخيار الديمقراطي ما هو إلا مصطلح معقد وحديث للسيطرة على دول العالم الثالث، التي يصعب عليها تحقيق هذا المبتغى في ظل الأوضاع التي تشهدها معظم دول العالم الثالث، فهو يعد تنمة للعديد من المصطلحات التي طالما ضغطت بها أمريكا على دول العالم كمصطلح الإرهاب وحقوق الإنسان والدول المارقة ونحوها.

لهذا يمكن القول بأن للمجتمع الغربي دور بارز في أحداث المنطقة العربية، وإن كان للأنظمة الحاكمة الدور الأكبر من خلال فتح المجال للتدخلات الخارجية جراء الممارسات التي كان يقدم عليها العديد من قادة العرب، سواء تجاه شعوبهم أو فيما يتعلق بالعلاقات التي نسجوها مع الدول الغربية طيلة عقود من الزمن، والتي لم تكن مبنية على سياسة تحقيق المصالح والنفع المتبادل في إطار الندية المعروفة في العلاقات الدولية، وإنما بقدر ما يمنحهم شرعية خارجية تمكنهم من الاستمرار في الحكم، وضارين بذلك الشرعية المستمدة من الشعوب عرض الحائط، وهذا الأمر الذي وضع كلا الطرفين -الأنظمة المثار ضدها والمجتمع الغربي- في موقف صعب، خاصة عندما تصادم المبدأ المندى به طيلة عقود مع إمكانية سقوط أنظمة حليفة استغرقت استمالتها مدة طويلة، وهو ما جعل الدول الغربية تسعى جاهدة على أن تخرج بأقل الأضرار، وذلك بمبايعة الاحتجاجات الشعبية بعد أن فرضت نفسها كواقع، والسعي في الوقت نفسه بالمساهمة في صناعة القادة الجدد، وهو ما جعل مواقف الدول العظمى تتصادم في العديد من الحالات، كل هذه الأحداث تجعل على قادة الدول العربية والشعوب على حد سواء أن تدرك أن نجاح مشروع التحول السياسي، يبنى على الرؤية والموقف الداخلي لا على طروحات الخارج وبدرجة تليها تنسيق المواقف العربية فيما بينها وذلك في ظل علاج المشاكل داخل البيت العربي، والذي من المفروض أن تكون جامعة الدول العربية هي الحاضنة له، وهذا يدفع نحو ضرورة إعادة تفعيل دور الجامعة العربية، وإعادة تمها إلى السكة الصحيحة والدور المنوط بها.

5. الأشكال والرسومات البيانية:

جدول يبين: الإنفاق العسكري للولايات المتحدة وأوروبا لسنة 2006

الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	
201 بليون يورو	491 بليون يورو	إجمالي حجم الإنفاق العسكري العام
1.78 بالمئة	4.91 بالمئة	الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من دخل الفرد القومي
412 يورو	1640 يورو	حصة الفرد من الإنفاق العسكري

متوسط عدد العسكريين المتخصصين للانتشار في الأزمات	199.000	98.000
متوسط نسبة الجيوش المنتشرة بالنسبة لعدد أفراد الجيش	14 بالمئة	8 بالمئة
الإنفاق على الأفراد	100 بليون يورو	110 بليون يورو
الإنفاق على العمليات	169.1 بليون يورو	43.3 بليون يورو
الإنفاق على التجهيز والصيانة	58 بليون يورو	9.7 بليون يورو
الإنفاق على البحوث والتطوير	13.6 بليون يورو	2.6 بليون يورو

المصدر: حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، عدد 1، 2009، ص 655-656.

6. الهوامــــــــــــــــش:

- 1 وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي: إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل، مجلة سياسات عربية، عدد 1، مارس 2013، ص 8.
- 2 عمار بوحوش، محمد ذنيبات، مناهج البحث العلمي: أسس وأساليب، ط 1، الأردن: مكتبة المنار، 1989، ص 128.
- 3- Ward Warmerdam with Arjan de Haan: The Role of Aid in Politics. The Hague: International Institute of Social Studies, 2011. pp. 14-26.
- 4 وليد عبد الحي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 267، ماي 2001، ص 131.
- * يمكن تقسيم مراحل الاهتمام الأمريكي بالديمقراطية قبل أحداث 11 سبتمبر إلى أربع مراحل: 1- لم توليها أهمية كبيرة خلال فترة حرب الفيتنام 2- مرحلة الرئيس كارتر حيث دعا إلى التركيز على النظام السياسي ككل بدلا من التركيز على حالات انتهاك لحقوق الإنسان متفردة 3- مرحلة إنشاء الصندوق القومي الذي يسعى إلى دعم التوجهات الديمقراطية خاصة في الدول الشيوعية 4- مرحلة استغلال نتائج انهيار المنظومة الاشتراكية. أنظر في ذلك: مي العبد الله، الاتصال والديمقراطية، بيروت: دار النهضة العربية، 2005، ص 401-402.
- 5 محمد كمال، الديمقراطية على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، السنة الرابعة، عدد 13، 2004، ص 7.
- 6 صمويل هنتغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط 1، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 154.
- * ظهر ما يعرف بالجيل الأول للمشروطية الذي يدفع الدول النامية نحو المزيد من الإصلاحات الاقتصادية، حاملة المشروع الليبرالي، ومع بداية التسعينات ظهر الجيل الثاني للمشروطية حيث بدأت الولايات المتحدة والدول المانحة الدفع نحو الإصلاحات السياسية من خلال معايير الانتخابات التنافسية والتعددية السياسية والحريات.
- 7 مروة كريم، أزمة البديل الديمقراطي تطيل عمر الأنظمة الاستبدادية، مداخلة في ندوة أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة، مؤسسة الانتشار العربي، 03-12-2005، ص 69.

- 8 كمال مجيد، العولمة والديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق، لندن: دار الحكمة، 2000، ص102.
- 9 مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2010، ص 102.
- 10 نفس المرجع، ص103.
- 11 بطرس سمعان، فرج الله وآخرون، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن 21، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص394.
- * ففي حفل تنصيب جورج بوش للمرة الثانية قال "تقودنا الأحداث ويدفعنا الحدس السليم إلى استنتاج واحد بأن بقاء الحرية في بلادنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في البلدان الأخرى، وإن أفضل أمل لانتشار السلام في عالمنا هو انتشار الحرية في جميع أنحاء العالم". في ذلك أنظر: زولتان باراني، روبرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، ط1، ترجمة: جمال عبد الرحيم، الكويت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012، ص33.
- 12 _____، العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي: الأدوار الإقليمية والدولية في مسارات الانتقال في البلدان العربية بعد عام 2011، المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر، 2018، ص2.
- 13 نجلاء محمد مرعي، تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة حالة السودان، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص21.
- 14 المزين، ميسون، الكونغرس الأمريكي الجديد: صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجندة جمهورية بتعديلات ديمقراطية؟، مجلة سياسات، العدد 2، ربيع 2007، ص125.
- 15 سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية: الثورة - الدين - القوة بعد الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص43.
- * ويعد سبب الاستثناء العربي في إمكانية وصول الإسلاميين إلى الحكم إذا فتح المجال الحر والتزيه بما لهم من قاعدة جماهيرية عريضة خاصة في فترة ما قبل الانتفاضات العربية مثلما أسفرت عنه نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري عام 2005 إذ فازت الجماعة ب88 مقعدا فيما يعادل 20 بالمئة من مجموع مقاعد مجلس الشعب، وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 حيث فازت حركة حماس بأكثر من 60 بالمئة من مقاعد المجلس التشريعي، وهما جماعتان محاذيتان لإسرائيل مما يضع أمنها على المحك، هذا إضافة إلى العديد من الدول العربية الأخرى وإن كانت ليست بنفس الأهمية، ففي ظل هذه الديمقراطية التي يمكن أن يفرز وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم أرخت أمريكا من قبضتها الداعية للديمقراطية على الدول العربية وأبدلتها بمجالات التعاون فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والقضايا العالقة في المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية. أنظر: ياسين اشرف محمد عبد الله، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، ربيع 2010، ص 88.
- 16 ياسين اشرف محمد عبد الله، نفس المرجع، ص78-79.
- 17 بولاك كينيث، الولايات المتحدة وإستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط: رؤية أمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، يناير 2009، المجلد 44، ص35.
- 18 أبو ركة، طلال، الديمقراطية العربية.. إشكاليات وموانع، العدد 6، 2008، ص15.

- 19 _____، وثيقة خطاب أوباما في القاهرة، مجلة شؤون الأوسط. العدد 133، صيف 2009، ص 207.
- 20 نجلاء مرعي، السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية، في كتاب: الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، الرياض: مجلة البيان، 2012، ص 323.
- 21 عمر ياسين خضيرات، مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي 2010-2015، مجلة اتحاد الجامعات العربية، مجلد 14، عدد 1، 2017، ص 137.
- * أنظر مجموعة الأدلة التي استند إليها حسن محمد الزين في كتابه: الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، وخاصة الأربعة عشر وثيقة التي قدمها في بداية الكتاب، والتي تثبت دور الولايات المتحدة في تفجير الوضع بالمنطقة العربية.
- 22 حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط 1، بيروت: دار القلم الجديد، 2013، ص 60.
- 23 نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص 317.
- 24 نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص 318.
- 25 نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 26 علي الزيدي، قراءة في موقف أمريكا من الثورات العربية، موقع حزب المحافظين الأملاء العراقي: www.alomnaa.com/topics/article/
- 27 جيمس بتراس، الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع، ترجمة فاطمة نصر، طبعة أولى، القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2012، ص 17.
- 28 نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص 325.
- 29 عمر ياسين خضيرات، مرجع سابق، ص 137.
- 30 نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص 326.
- 31 يسري خيزران، إسرائيل والتحولات في المحيط العربي: رؤية إسرائيلية للثورات العربية، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2014، ص 14.
- 32 _____, *Remarks by President Trump and President Macron of France in Joint Press Conference. Remarks, The White House, 24/4/2018, accessed on 9/12/2017, at: <https://goo.gl/QpTYeH>*
- * والتي تعني ترك المجتمع العربي يتصارع بين قواه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ينتصر منها تتفاوض الولايات المتحدة معه بوصفه الأكثر أهلية وشرعية لتمثيل المجتمع، بدلا من دعمها لنظم شمولية كلاسيكية فقدت مبررات وجودها. انظر: حسام كصاي، إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر: آليات الخروج الآمن للعرب من نفق التطرف، ط 1، سورية: صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، 2016، ص 13.
- 33 نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص 326.
- 34 عمر ياسين خضيرات، مرجع سابق، ص 139.

- 35 احمد عبد ربه وآخرون، حال الأمة العربية 2012-2013، مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 2012.
- 36 نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص 326.
- 37 عمر ياسين خضيرات، مرجع سابق، ص 138.
- 38 نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص 326.
- 39 حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، عدد 1، 2009، ص 621.
- 40 Stephen Wood: The Iraq War: Five European Roles. National Europe Centre Paper No. 112 Presented at the National Europe Centre on Friday, 13 June 2003.
- 41 نيفين مسعد وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 56.
- 42 نبيل شبيب، الثورات العربية والمواقف الأوروبية قراءة تحليلية، في كتاب الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، مرجع سابق، ص 392.
- 43 نبيل شبيب، مرجع سابق، ص 392.
- 44 بشارة خضر، الاتحاد الأوروبي والربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 2، ماي 2013، ص 7.
- * وإن كان قليلا إذا ما قيس بالدعم الخليجي، حيث خصصت ثلاث دول خليجية هي قطر والسعودية والإمارات سنة 2013 مساعدة مالية بأكثر من 20 مليار دولار، موريال اسبرغ، الاتحاد الأوروبي والربيع العربي: البيان مقابل السياسة، مجلة سياسات عربية، العدد 26، ماي 2017، ص 50.
- 45 نبيل شبيب، مرجع سابق، ص 389.
- 46 تمارا كاظم، محمد غسان، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحويلات السياسية في المنطقة العربية، ط 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2018، ص 110.
- 47 عمر ياسين خضيرات، مرجع سابق، ص 141.